Document: EB 2013/LOT/P.19
Date: 29 November 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مذكرة رئيس الصندوق

بشأن تمويل تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية من أجل برنامج تحسين البذور للمزارعين

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Benoit Thierry
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2234 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.thierry@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى نقض قراره الوارد في الوثيقة EB 2012/LOT/P.13 بغية الموافقة على التوصية بتمويل تكميلي على شكل قرض بشروط تيسيرية للغاية يقدم لجمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية لبرنامج تحسين البذور للمزارعين، على النحو الوارد في الفقرة 30.

مذكرة من رئيس الصندوق

تمويل تكميلي مقترح تقديمه لجمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية لبرنامج تحسين البذور للمزارعين

أولا – الخلفية

1- في سبتمبر/أيلول 2012، وافق المجلس التنفيذي على برنامج تحسين البذور للمزارعين. وتم التوقيع على الاتفاقية المالية في ديسمبر/كانون الأول 2012 وبدأت العمليات في مارس/آذار 2013.

2- وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، وافق المجلس التنفيذي على اقتراح لتقديم تمويل تكميلي لمشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر– المرحلة الثانية، في نيبال، وهو مشروع كان الصندوق يشارك في تمويله مع البنك الدولي. ويتألف التمويل التكميلي المقترح من قرض بشروط تيسيرية للغاية قيمته 3.25 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (ما يقارب 5 ملايين دولار أمريكي) ومنحة قيمتها هي أيضاً 3.25 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (ما يقارب 5 ملايين دولار أمريكي).

3- وبموجب رسالة مؤرخة في 12 يونيو/حزيران 2013، أبلغت وزارة المالية في نيبال الصندوق بأن حكومة نيبال مستعدة لقبول المنح فقط لأغراض تمويل مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر. وقد اتخذ مجلس الوزراء النيبالي هذا القرار انطلاقاً من اعتقاده العميق بأن المشروع يدعم الأنشطة الاجتماعية وينبغي ألا يتم تمويله على أساس القروض. وعلى هذا فإن الحكومة تطلب ألا يخصص لمشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية إلا مكون المنحة من التمويل التكميلي المقترح، بقيمة تقارب 5 ملايين دولار أمريكي، وأن يخصص مكون القرض، وهو أيضاً بقيمة تقارب 5 ملايين دولار أمريكي، لمشروع آخر من مشروعات حافظة الصندوق في نيبال.

4- ولذا فقد تم الاتفاق مع حكومة نيبال على تحويل أنشطة التمويل الريفي من مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر إلى برنامج تحسين البذور للمزارعين. وتـُلتمس موافقة المجلس التنفيذي على الاقتراح المعدل لتخصيص الموارد المتاحة. ويقترح تقديم منحة تكميلية لمشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر قيمتها تقارب 5 ملايين دولار أمريكي، وقرض تكميلي لبرنامج تحسين البذور للمزارعين قيمته أيضاً تقارب 5 ملايين دولار أمريكي، وبذلك تستطيع نيبال الاستفادة بشكل كامل من المبلغ المخصص لها والبالغ 10 ملايين دولار أمريكي.

ثانيا – الأسباب والتبرير المنطقي

5- ويراعي النهج المتبع في برنامج تحسين البذور للمزارعين ما يلي: (1) الحاجة إلى التعاون والتنسيق مع جهود الحكومة والجهود الأخرى الممولة دولياً للاستفادة من خبرات هذه الجهات الأخرى ومن الأنشطة التكميلية الذي تقدمها؛ (2) الاستراتيجية الإنمائية الزراعية الوطنية للفترة 2015–2035، والتي ينتظر أن تدخل حيز النفاذ عام 2015، والتي ستجعل من البذور أولوية وطنية؛ (3) وجود مخاطر كبيرة، تشمل احتمال عدم الاستقرار السياسي، ودرجة التمكن من التنسيق مع المبادرات الإنمائية الأخرى.

6- ويستجيب التمويل التكميلي للاتجاهات أعلاه وهو مصمم ضمن إطار برنامج الصندوق للفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج وإلى الاستراتيجية الإنمائية الزراعية المقبلة. وهو يدعو إلى الأخذ بنهج يستهدف على وجه التحديد المبادرات الخاصة بغية تحقيق زيادات في الإنتاجية المستدامة. ويشكل الإشراك الاجتماعي جزءاً من تصميم البرنامج على جميع مستوياته وذلك من خلال تدابير وآليات متنوعة. وتستند المكتسبات في الإنتاجية إلى تحديد المجالات التي تتمتع بميزات مقارنة واضحة بالنسبة للمزارعين العاملين في النظم الزراعية المختلفة وسياقات الفقر المتباينة.

7- والمقصود من التمويل التكميلي للبرنامج القطري في نيبال هو تطوير قطاع التمويل الريفي بصورة أشد قوة وأكثر كفاءة. وبالفعل، فإن كل مشروع يموله الصندوق في البلاد ينفذ مكوناً للتمويل الريفي. وكما لوحظ أثناء التقييم الذي أجري مؤخراً للبرنامج القطري، هناك إخفاقات مشتركة بين هذه المكونات، ولاسيما عند محاولة توسيع نطاق مجموعات المساعدة الذاتية الناجحة لتصبح تعاونيات وعند العمل على ربطها بالقطاع المصرفي.

8- إضافة لذلك، تتمثل غاية التمويل التكميلي للقطاع المالي في تعزيز بيئة مواتية للنمو الاقتصادي العام. أما أهدافه الإنمائية فهي مؤسسات تنافسية مستدامة شاملة للجميع في مجال التمويل الصغري والتمويل المالي في المنطقة المستهدفة. وستتوفر للمستفيدين من المشروعات التي يمولها الصندوق القدرة على الوصول إلى الموارد المالية، الأمر الذي يمكنهم من تطوير أعمال منزلية تحسن سبل العيش لديهم.

9- وسينفذ التمويل التكميلي وحدة للتمويل الصغري/التمويل الريفي ستستفيد منها في نهاية المطاف جميع مشروعات الصندوق من خلال ما يلي: (1) تنسيق النهُج إزاء التمويل الصغري والتمويل الريفي؛ (2) تقديم المساعدة التقنية لتعزيز التمويل الريفي ومؤسسات التمويل الصغري وروابطها بالقطاع المالي بغية زيادة قدرتها وضمان استدامتها؛ (3) الاضطلاع في استقطاب التأييد في مناقشات السياسة العامة مع حكومة نيبال ومصرف نيبال المركزي وغيرهما من أصحاب المصلحة في القطاع المالي؛ (4) الترويج لخدمات مالية جديدة للمؤسسات الريفية الصغرى من قبيل خدمات تحويل الأموال، وتجريب هذه الخدمات.

10- وستركز الأنشطة المتوخاة في التمويل التكميلي على تأمين الوصول المستدام للمجموعات التي يستهدفها الصندوق إلى الخدمات المالية الكافية، بغية دعم تطوير الأنشطة الاقتصادية بربط مجموعات المساعدة الذاتية بالمؤسسات المالية. وهي تستند إلى النهج المتبع في برنامج تحسين البذور للمزارعين الذي يموله الصندوق، فضلاً عن حركة تعاونيات صغار المزارعين المحدودة، وسيجري توسيع نطاقها لتصل إلى البرنامج القطري للصندوق. وهناك ستة مكونات فرعية ستنفذ بالتعاون الوثيق مع برنامج تحسين البذور

للمزارعين: (1) وضع الاستراتيجية؛ (2) بناء القدرة؛ (3) تعاونيات صغار المزارعين؛ (4) الروابط مع المصارف الإنمائية؛ (5) توسيع النطاق؛ (6) رأسمال البدء للتعاونيات.

ثالثا – تنفيذ البرنامج

11- **النهج**. ستنشأ وحدة للتمويل الصغري/التمويل الريفي على مستوى برنامج تحسين البذور للمزارعين في كاتمندو وسيعمل فيها مختصان ماليان عاليا التأهيل ومختص مالي مساعد. وسيتم تعيين المختصَين والمساعد على أساس تنافسي من القطاع الخاص وستستند عقودهم إلى الأداء. وسيعتمد تمديد العقود على الوفاء بمؤشرات الأداء المحددة مسبقاً (يجري العمل على وضعها بصيغتها النهائية). وسيخضع الموظفون لفترة اختبار تتمشى مع قوانين العمل في نيبال.

12- وسيكون أحد المختصين الماليين مسؤولاً عن الاستثمارات المالية في التعاونيات وعن حوار السياسات، أما الآخر فسيكون مسؤولاً عن ترويج/تطوير منتجات جديدة، وخصوصاً فيما يتعلق بتحويلات الأموال.

13- وسيقوم المختص المالي الذي يتعامل مع التعاونيات باستعراض مقترحات الاستثمار وبتقديم المؤهل منها إلى لجنة للاستثمار في وحدة التمويل الصغري/التمويل الريفي تتألف من المختص المالي المعني بالتعاونيات وممثلي المصرف التجاري الذي يتم اختياره والذي سيجري الاستثمار عن طريقه.

14- وسيمارس الحرص الواجب عند بداية البرنامج لاختيار المصرف التجاري. وستجريه شركة محترمة لمراجعة الحسابات مقبولة لدى الصندوق، وسيتم اختيار هذه الشركة من خلال عملية دولية لتقديم العطاءات.

15- وستوقع مذكرة تفاهم بين المصرف التجاري المختار والبرنامج تحدد دور ومسؤوليات جميع الأطراف: المصرف التجاري والكيان الاستثماري التابع له والبرنامج ووحدة التمويل الصغري/التمويل الريفي.

16- وسيجري تطوير **الرصد والتقييم ونظم المعلومات الإدارية** في بداية البرنامج بحيث تكون هذه العمليات مركزية لجميع الأنشطة. وستقدم مؤشرات مختارة من نظام الصندوق لإدارة النتائج والأثر، إلى جانب مؤشرات أخرى مدرجة في الإطار المنطقي للبرنامج، التوجيهات الأساسية لتخطيط البرنامج ورصده لكل سنة. وكجزء من الاستشارات المحلية السنوية، سيجري إعداد خطة عمل وميزانية سنوية بصورة تشاركية لكل منطقة مستهدفة. وسيجري بعد ذلك تجميع هذه الخطط في خطة عمل وميزانية عامة للبرنامج.

17- كما سيشرف نظام البرنامج للرصد والتقييم على كل من الاستثمارات التي تقوم بها الوحدة. والمؤشرات التي ستخضع للرصد هي: (1) منظور الاستدامة ونتائجها من كل استثمار؛ (2) عدد الأعضاء في كل تعاونية؛ (3) حجم النشاط في كل تعاونية (مصنفاً حسب الجنس ونوع النشاط)؛ (4) تصنيف استعراض تقييم الأداء ومعدل السداد بالنسبة لكل تعاونية؛ (5) المخاطر المرتبطة بكل استثمار.

رابعا – الإدارة المالية

18- ويعطي تقدير إدارة الصندوق المالية لنيبال درجة متوسطة من حيث المخاطر الائتمانية. وتشمل تدابير تخفيف وطأة هذه المخاطر بعثات مطولة للإشراف والدعم، بما في ذلك تدريب الموظفين والاستخدام الإلزامي للبرمجيات المحاسبية. ويعتبر أداء الإدارة المالية في المشروعات في نيبال مُرضياً في معظم

الحالات. فمنذ أن بدأ البرنامج في ديسمبر/كانون الأول 2012 ومنذ بدء العمليات في مارس/آذار 2013، بلغ الإنفاق الكلي للمشروع حوالي 657 1 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (6.45 في المائة) من أصل القرض والمنحة الموافق عليهما بقيمة 25.7 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة. وسيحتفظ البرنامج بالحسابات والسجلات وفقاً للممارسات التي تعمل بها المشروعات الأخرى التي يمولها الصندوق في نيبال (أي مسك الدفاتر المزدوجة التسجيل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولي والمبادئ التوجيهية للصندوق). وسيتبع البرنامج نظاماً محاسبياً ودفتر وسجل منفصلين لتسجيل نفقات البرنامج حسب الفئات ومكونات البرنامج والمكونات الفرعية والأنشطة.

19- **تدفق الأموال.** سيتم فتح حساب جديد مخصص للبرنامج في مصرف مقبول لدى الصندوق يتم عن طريقه تحويل التمويل التكميلي. وسيدار الحساب المخصص باتباع ترتيبات حسابات السلف. أما أموال الحكومة فسيجري تحويلها من خلال حساب منفصل.

20- **الرقابة الداخلية والمراجعات الخارجية للحسابات.** ستوضع نظم للرقابة الداخلية. ويشترط الصندوق أن تخضع حسابات البرنامج الموحدة للمراجعة وفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة لديه وامتثالاً لمبادئه التوجيهية لمراجعة حسابات المشروعات، على أن يجريها مراجعو حسابات مستقلون يقبلهم الصندوق. ويتعين على البرنامج أن يضمن الامتثال للأعراف القانونية المتعلقة بتقديم تقارير المراجعة في حينها إلى الصندوق.

خامسا – تكاليف البرنامج وتمويله

21- مع هذا التمويل التكميلي، سترتفع مساهمة الصندوق في البرنامج من نحو 59.7 مليون دولار أمريكي إلى 65.4 مليون دولار أمريكي.

22- ويقدر أن يبلغ مجموع تكاليف الاستثمار والتمويل التكميلي، بما في ذلك مخصصات الطوارئ المادية والطوارئ السعرية، نحو 5.65 مليون دولار أمريكي. وتمثل تكاليف الاستثمار 91 في المائة (5.17 مليون دولار أمريكي) في حين التكاليف المتكررة تمثل 5 في المائة (000 284 دولار أمريكي).

23- وسيبلغ التمويل التكميلي الذي سيقدمه الصندوق 5 ملايين دولار أمريكي تقريباً، في حين أن مساهمة الحكومة ستبلغ 0.63 مليون دولار أمريكي تقريباً على شكل رسوم وضرائب (أنظر جدول ملخص التكاليف الإشارية أدناه).

نيبال
برنامج تحسين البذور للمزارعين في نيبال
ملخص تكاليف مكونات المشروع

	(بالروبية النيبالية)			(بالدولار الأمريكي)			نسبة سعر الصرف	نسبة مجموع التكاليف الأساسية
	المحلي	الأجنبي	المجموع	المحلي	الأجنبي	المجموع		
1. بناء القدرات	474 315 735.0	-	474 315 735.0	5 451 905.0	-	5 451 905.0	-	100
مجموع تكاليف الأساس	474 315 735.0	-	474 315 735.0	5 451 905.0	-	5 451 905.0	-	100
الطوارئ المادية	17 299 536.8	-	17 299 536.8	198 845.3	-	198 845.3	-	4
الطوارئ السعرية	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع تكاليف المشروع	491 615 271.8	-	491 615 271.8	5 650 750.3	-	5 650 750.3	-	104

نيبال
برنامج تحسين البذور للمزارعين في نيبال
حسابات الصرف الإشاري حسب الجهة الممولة
(بالدولار الأمريكي)

	الحكومة		قرض الصندوق		المجموع		الصرف	المحلي (ما	الرسوم
	المبلغ	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية	الأجنبي	عدا الضرائب)	والضرائب
الاستشارات	-	-	161 175.0	100.0	161 175.0	2.9	-	161 175.0	-
المنح وإعانات الدعم	130 000.0	13.0	870 000.0	87.0	1 000 000.0	17.7	-	870 000.0	130 000.0
التدريب	461 408.2	13.0	3 087 885.8	87.0	3 549 294.0	62.8	-	3 087 885.8	461 408.2
المعدات والمواد	21 734.2	13.0	145 452.0	87.0	167 186.3	3.0	-	145 452.0	21 734.2
التكاليف التشغيلية	18 768.8	6.3	279 326.25	93.7	298 095.0	5.3	0.00	279 326.25	18 768.8
غير مخصصة	-	-	475 000.0		475 000.0	8.4	-	475 000.0	-
مجموع تكاليف المشروع	631 911.2	11.2	5 018 839.1	88.8	5 650 750.3	100.0	-	5 018 839.1	631 911.2

سادسا – التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية القرض والمنح

24- عند الحصول على موافقة المجلس التنفيذي، سيجري تعديل الاتفاق الأصلي لقرض ومنحة البرنامج ليعكس هذا التمويل التكميلي المعدل وإدخال ما يقتضى من تغييرات. ولا ينطوي التمويل التكميلي على أي تعديل في أهداف البرنامج، أو المنطقة المستهدفة، أو النهج، أو المجموعات المستهدفة، فهذا كله سيبقى على النحو الوارد وصفه في تقرير إنجاز التصميم وفي الاتفاقية المالية.

25- كما أن الترتيبات الائتمانية المحددة في تقرير إنجاز التصميم والاتفاقية المالية ودليل تنفيذ المشروع (أي تدفق الأموال وطرائق الشراء والتعاقد وشروط متطلبات مراجعة الحسابات وشروط الإبلاغ) ستبقى صالحة وهي تنطبق على التمويل التكميلي.

26- ولا ينطوي هذا التمويل التكميلي على أي تعديل على الوصف العام للبرنامج وسيستخدم لتمويل الأنشطة المخطط لها أصلاً والتوسع فيها وتوسيع نطاقها.

سابعا – الوثائق القانونية والسند القانوني

27- سيشكل تعديل على اتفاقية قرض ومنحة البرنامج الحالية المبرمة بين جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل التكميلي المقترح إلى المقترض.

28- ونيبال مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي التمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

29- وإني مقتنع بأن التمويل التكميلي المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثامنا – التوصية

30- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل التكميلي المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن ينقض التمويل التكميلي الذي وافق المجلس التنفيذي في 10 ديسمبر/كانون الأول 2012 على تقديمه إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية بموجب إجراء انقضاء المدة (EB 2012/LOT/P.13) للتمكين من تقديم تمويل تكميلي إلى نيبال على شكل قرض بشروط

تيسيرية للغاية تعادل قيمته ثلاثة ملايين ومائتين وسبعين ألف وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (000 270 3 وحدة حقوق سحب خاصة) فقط، وأن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية